

نقلة نوعية بمسيرة النمو المستدام للصناعة في الإمارات ومصر والأردن



- عدد رخص الإنتاج الصناعي في الإمارات 3555
- الصادرات الأردنية تصل إلى 140 دولة
- مليار دولار الصادرات السلعية المصرية 32.34

تشكل الشراكة الصناعية التكاملية لتنمية اقتصادية مستدامة بين الإمارات ومصر والأردن نقلة نوعية في مسيرة النمو المستدام للقطاع الصناعي بالدول الثلاث، بما يدفع عجلة التقدم نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي والصحي وتكامل سلاسل القيمة وتوفير فرص عمل جديدة تعزز النمو الاقتصادي المستدام.

الشراكة ترمي إلى إحلال الواردات وتعزيز نمو الصناعات الحيوية بناءً على التكامل بين المزايا والموارد والخبرات لدى كل دولة، إضافة إلى تعزيز الشراكات القائمة بين الشركات الرائدة في الدول الثلاث وتنويع الصناعات وربطها بسلاسل القيمة المشتركة وخفض تكاليف الإنتاج ورفع القيمة المضافة.

وتتضمن هذه الشراكة الاستثمار في 5 قطاعات صناعية مشتركة بين الدول الثلاث، من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق التكامل الصناعي وتكامل سلاسل القيمة بين الإمارات ومصر والأردن، حيث تركز الشراكة على مجالات حيوية ومشاريع مبدئية ذات اهتمام مشترك في «الزراعة والأغذية والأسمدة» و«الأدوية» و«المنسوجات» و«المعادن» و«البتروكيماويات».

وتستند الشراكة إلى 5 أهداف استراتيجية مشتركة تتمثل في السعي لتحقيق نمو قائم على الاستدامة وتحقيق سلاسل توريد مضمونة ومرنة وتطوير صناعات تنافسية ذات مستوى عالمي وتعزيز قطاعات التصنيع ذات القيمة المضافة وتعزيز نمو وتكامل سلاسل القيمة والتجارة بين البلدان الثلاثة.

الصناعة الإماراتية

وحقق قطاع الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في دولة الإمارات قفزات نوعية تمثلت في وصول قيمة الصادرات الصناعية الإماراتية إلى 120 مليار درهم بنهاية عام 2021، وهي نتائج تتحقق لأول مرة في تاريخ قطاع الصناعة، وتزامن ذلك مع تقدم دولة الإمارات خمس مراتب، عالمياً في مؤشر الأداء الصناعي التنافسي الذي يصدر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

كما وصلت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات إلى 150 مليار درهم، فيما بلغ عدد رخص الإنتاج الصناعي أكثر من 3555 رخصة على مستوى الدول.

وشهد القطاع الصناعي الإماراتي زيادة في عدد المصانع خلال عام 2021 بواقع 220 مصنعاً جديداً مسجلاً لدى الوزارة بدأت الإنتاج فعلياً في الدولة إضافة إلى النجاح الكبير الذي حققه تطبيق «برنامج القيمة الوطنية المضافة» على المستوى الاتحادي وانضمام 45 جهة حكومية، و13 مؤسسة وشركة وطنية كبرى إلى البرنامج حيث نجح في إعادة توجيه نحو 41 ملياراً و400 مليون درهم من المشتريات والخدمات إلى الاقتصاد الوطني خلال 2021 وساعد في تقديم حلول مستدامة للطلب المتنامي على سلاسل الإمداد عالية الكفاءة والذي انعكس بصورة إيجابية في زيادة الطلب على منتجات وخدمات الشركات الإماراتية وفي الترويج لقدرات وكفاءة هذه الشركات، إضافة إلى توفير 1000 فرصة عمل نوعية للمواطنين من خلال البرنامج وبرامج تدريب لبناء قدرات الكوادر الإماراتية.

الأردن

ويعد القطاع الصناعي أحد الروافد الرئيسية للاقتصاد الأردني ويتم العمل على وضع وتنفيذ سياسات اقتصادية تسهم في تعزيز القطاع الصناعي الأردني وتمكينه من الوصول للأسواق غير التقليدية وتعزيز مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث يساهم في الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته 25% ويحتل المرتبة الأولى بين الدول العربية، حيث بلغ الإنتاج السنوي من القطاع الصناعي 25 مليار دولار.

ويسهم القطاع الصناعي في الأردن في تشغيل ما يقارب من 250 ألف عامل في 17 ألف منشأة.. فيما بلغت صادرات القطاع الصناعي نحو 8 مليارات دولار.. وشكلت الصادرات الصناعية ما نسبته 93% من إجمالي الصادرات الوطنية في الأردن.

كما تصل الصادرات الأردنية إلى أكثر من 140 دولة حول العالم، في حين بلغ متوسط معدل النمو السنوي لصادرات

القطاع خلال العقد الماضي ما نسبته 2.3%، كما تقدر حصة القطاع الصناعي في السوق المحلي الأردني بحوالي 43%.. وشكلت الصناعة 80% من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة في العقد الماضي

ويُنتج في المملكة منتجات متنوعة ضمن الصناعات التحويلية المختلفة ومن أهمها الصناعات الدوائية والكيمياوية والهندسية والغذائية وغيرها.. فيما تمتلك المملكة خامس أكبر احتياطي من الفوسفات في العالم، وسابع أكبر منتج للبوتاس، وذات ميزة فريدة لمنتجات البحر الميت

كما أن الاستثمار في رمال السيليكا في الأردن يعد فرصة استثمارية جاذبة، نظراً لجودته ونقاوته وكمياته الوفيرة ولجودى استغلاله، حيث تدخل السيليكا في عدد من الصناعات كالزجاج والخلايا الشمسية والمنتجات التكنولوجية، وإذا تم استغلالها بتوفير الاستثمارات التكنولوجية المتقدمة المطلوبة ستسهم في بناء صناعات متقدمة وتنافسية، علماً بأن مخزون الأردن من رمال السيليكا يزيد على 20 مليار طن

مصر

وفي سياق متصل.. حقق قطاع الصناعة المصري قفزات وطفرات غير مسبوقة تمثلت في العديد من المؤشرات الإيجابية خلال عام 2021 وهي تحقيق معدل نمو صناعي 6.5% خلال العام المالي 2021/2020، كما بلغت مساهمة الناتج الصناعي نحو 17% في الناتج المحلي الإجمالي، كما ساهم قطاع الصناعة في توفير الآلاف من فرص العمل خلال عام 2021، على الرغم من الظروف والتحديات الصعبة التي واجهها الاقتصاد العالمي

وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد المصري 394.3 مليار دولار في 2021، وبلغت نسبة الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 6.8% وحقق الاقتصاد المصري معدل نمو بنسبة 9% خلال النصف الأول من العام المالي 2022/2021.

وبلغت قيمة الناتج الصناعي 982 مليار جنيه في «2021/2020» بما تمثل نحو 15% من الناتج المحلي الإجمالي.. كما بلغت قيمة الاستثمارات الصناعية 48.8 مليار جنيه بما يعادل 5.9% من إجمالي الاستثمارات العامة.. فيما بلغت نسبة العمالة في القطاع الصناعي 28.2% من إجمالي العمالة المصرية بينما بلغت قيمة الصادرات السلعية 32.34 مليار %دولار في 2021 بنسبة زيادة 27

ويستند قطاع الصناعة المصري إلى قاعدة صناعية متنوعة تتضمن أكثر من 120 منطقة صناعية موزعة على مستوى الجمهورية إضافة إلى منظومة مجمعات صناعية متخصصة تتضمن 17 مجمعاً صناعياً بـ 15 محافظة على مستوى (الدولة المصرية بإجمالي 5046 وحدة صناعية توفر نحو 48 ألف فرصة عمل مباشرة. (وام